الأطماع الصهيونية المبكرة في شرقي الأردن: مشروع لورنس أوليفانت سنة 1879

أ. د. علي محافظة*

تاريخ ورود البحث	2024 / 04 / 03
تاريخ قبـول النشر	2024 / 07 / 02
رقم الصفحـات	من صفحة 1 - صفحة 22

الملخّص

يدور هذا البحث حول أحد المشاريع الاستعمارية لاستيطان اليهود في شرقي الأردن الذي تبنّاه وسعى إلى تحقيقه النائب في مجلس العموم البريطاني لورنس أوليفانت سنة 1879. وهو من مشاريع الاستيطان المبكرة والأطماع الاستعمارية في منطقة البلقاء في شرقي الأردن الممتدة من نهر الزرقاء شمالًا إلى وادي الموجب جنوبًا. ويتضمن المشروع المسوغات لتبنّيه، ومنها: تسديد الدين العام الذي تراكم على الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وعجزت عن تسديده. كما أنه يلبي المصالح الاقتصادية والاستراتيجية البريطانية في الشرق العربي، ويسعى إلى حل المسألة اليهودية في أوروبا بعد صعود العداء لليهود في المجتمعات الأوروبية المعروف باللاسامية Antisemitism، ولدوافع دينية مسيحية لدى الطوائف البروتستانتية الإنجيلية التي تعتقد في عودة اليهود إلى الأراضي المقدسة مؤشرًا قويًا على عودة المسيح إلى الأرض وتحويل اليهود إلى المسيحية.

الكلمات المفتاحيّة: البلقاء، توطين اليهود، شرقي الأردن، الطائفة البروتستانتية الإنجيلية، لورنس أوليفانت.

*أستاذ شرف التاريخ العربي الحديث والمعاصر، الجامعة الأردنية.

مقدمـــة

من المعروف أن فكرة تجميع يهود العالم في فلسطين مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأطماع الغربية في المشرق العربي وبالمخططات الاستعمارية الرامية إلى تحقيق هذه الأطماع. وهي فكرة مسيحية بروتستانتية أنجليكانية، ظهرت في بريطانيا في القرن السادس عشر الميلادي، من أجل تسريع عودة المسيح إلى الأرض في فلسطين وتحويل اليهود فيها إلى المسيحية، تمهيدًا لاعتناق البشرية بأسرها الديانة المسيحية، وفقًا لمعتقدات هذه الطائفة الدينية. ولعل أول المساعي الغربية لتحقيق هذه الفكرة في العصور الحديثة تعود إلى منتصف القرن السابع عشر. ففي عهد جمهورية كرومويل (Oliver Cromwell) نشأت حركة بين المطهرين Puritans الإنكليز سنة 1649، تستهدف مساعدة اليهود في بريطانيا والأراضي المنخفضة (هولندا) للعودة إلى فلسطين. ومع أن الحركة لم تسفر عن أية نتيجة ملموسة، إلا أنها تشير إلى مدى اهتمام القوى الاجتماعية المؤثرة في بريطانيا بفلسطين وبالمسألة اليهودية في أوروبا في فترة مبكرة من العصور الحديثة، حينما كان التنافس التجاري في أوجه بين الدول الأوروبية. وتسابقت الدول الأوروبية منذئذ على تقديم المشاريع الهادفة إلى توطين اليهود في فلسطين. وفي عام 1800م نشر الكاتب البريطاني جيمس بيتشينو James Bichino كتابًا بعنوان "إعادة اليهود: أزمة جميع الأمم The Restoration of Jews: The Crisis of All Nations " دعا فيه إلى تجميع يهود العالم في فلسطين تحقيقًا للنبوءات التوراتية، وسعيًا إلى حل الأزمات التي تجتاح الدول المسيحية والدولة العثمانية. وعلق بيتشينو آمالًا واسعة على فرنسا النابوليونية لتحقيق هذا المشروع بعد احتلالها مصر وحصارها لمدينة عكا في فلسطين. واتجهت الأنظار، بعد فشل حملة نابليون على مصر وبلاد الشام وعودة قواته إلى فرنسا سنة 1801، إلى الدول البروتستانتية المذهب (بريطانيا وبروسيا) لتحقيق هذا المشروع. ولقيت آراء بيتشينو صدى واسعًا في بريطانيا، وأعيدت طباعة كتابه السابق الذكر سنة 1807 (Lewis, 2013: pp. 27- 41; Raimbaud, 2017: 137).

وقد أعجب بالفكرة اللورد أشلي Lord Anthony Ashley (1801-1885) أحد قادة حزب التوري (المحافظين)، الذي أخذ يدعو لها في خريف سنة 1838، اعتقادًا منه أن جمع اليهود على أرض فلسطين سيكون خطوة أولى نحو تنصيرهم، كما أن استعمار فلسطين سيكون ضرورة للاقتصاد البريطاني الذي شهد آنذاك ازدهارًا وتوسعًا بسبب الثورة الصناعية. وبضغط من أشلي قبل قريبه اللورد بالمرستون Lord Palmerstun الذي تولى رئاسة الحكومة البريطانية مرتين: الأولى بين سنتي 1855 و1858، والثانية بين سنتي 1859 و1865، رعاية عودة اليهود إلى فلسطين وحماية الحكومة البريطانية للمقيمين منهم في الدولة العثمانية. وكان للورد أشلي نفوذه في الصحافة البريطانية. فقد تناولت صحيفة التايمز Times في عددها الصادر في 24 كانون الثاني عام 1839 الأفكار الرئيسية التي نادى بها أشلي، وأيدت حق اليهود في العودة إلى فلسطين. وربطت المسألة اليهودية بالأزمة السياسية بين محمد علي باشا في مصر والسلطان العثماني. وأرسلت وزارة الخارجية البريطانية تعليماتها إلى نائب القنصل البريطاني في القدس يونغ W. T. Young في 31 كانون الثاني 1839 لبسط حمايته على جميع اليهود في فلسطين (Lewis, 2013: pp. 8- 14؛ فن، 2017: 175- 190).

ونشأت، في الوقت نفسه، حركة بين يهود بريطانيا تدعو إلى استعمار فلسطين. ففي ربيع سنة 1838 زار موسى مونتفيوري Moses Montefiore اليهودي البريطاني الثري فلسطين، وعرج على مصر ليفاوض محمد علي باشا حول مشروع يرمي إلى تأجير نحو مئتي قرية في منطقة الجليل في شمال فلسطين لمدة خمسين سنة مقابل أجر سنوي. وكان مشروع مونتفيوري يهدف إلى إنشاء شركة استعمارية في بريطانيا، في حال موافقة محمد علي باشا، لتشجيع يهود أوروبا على الهجرة إلى فلسطين. غير أن والي مصر رفض المشروع بحجة أنه لا يستطيع التصرف بأرض لا يملكها. واستمر مونتفيوري في مساعيه، وزار فلسطين سبع مرات بين سنتي 1827 و1875. وكان مشروعه هذا مقدمة وحافزًا للمشروع الصهيوني (نفسه، ص: 190- 200).

وفي بروسيا طالبت الأوساط الدينية ملكها فريدريش فيلهلم الثالث Friedrich Wilhelm III سنة 1839 بالسعي لفرض الحماية البروسية على فلسطين. ولكن الملك البروسي رأى أن المسألة تستحق اهتمام المسيحية جمعاء. وتحمس الرأي العام الألماني للمبادرة البروسية. وتولت أكبر الصحف الألمانية آنذاك Augusburger Allgemeine Zeitung الدعوة للمشروع الملكي البروسي، ونشرت في عددها الصادر في 1841/1/5 تحقيقًا طويلًا عن الأرض المقدسة. واقترح الكابتن في الحرس الملكي البروسي هلموت فون مولتكه Helmut von Moltke الذي كلف بين عامي 1835 و1839 بتنظيم الجيش العثماني، إنشاء "مملكة القدس" لتجعل من فلسطين مركزًا متقدمًا للحضارة الأوروبية وأنموذجًا للتطور الاقتصادي في الشرق، ودولة واقية بين مصر وسوريا، وجسرًا يربط أوروبا بالهند. وأن تكون مملكة القدس بعثًا للتقاليد والقيم الصليبية، ونصرًا معنويًا تحققه المسيحية في العالم. ونادى مولتكه بأن يكون على رأس مملكة القدس أمير ألماني يتمتع بسلطة مطلقة لفرض النظام في بلد متخلف. واقترح أحد الدبلوماسيين الألمان وضع الأماكن المسيحية المقدسة في القدس وبيت لحم والناصرة تحت الإدارة المباشرة للدول الأوروبية في 14 شباط 1841 (محافظة، 1981: 37- 40).

واتفقت بريطانيا وبروسيا على إنشاء أسقفية بروتستانتية مشتركة في فلسطين سنة 1841 (نفسه، ص: 40- 50).

ودعا رئيس جمعية الهيكل الألمانية Deutsche Tempelgesellschaft كريستوف هوفمان Christoff Hoffman سنة 1854 إلى سلخ فلسطين عن الدولة العثمانية وجعلها موطنًا لشعب الله، تنفيذًا لوعود الأنبياء الواردة في التوراة. وشعب الله هذا ليس الشعب اليهودي وإنما هو الشعب المسيحي الإنجيلي. وتعود جمعية الهيكل الألمانية في أصولها إلى حركة الأتقياء (Pietismus) التي ظهرت في ألمانيا في القرن السابع عشر الميلادي كحركة دينية إصلاحية في الكنيسة الإنجيلية. أما هوفمان فقد بدأ بجمع التبرعات لشراء الأراضي في فلسطين وإقامة مستعمرات ألمانية عليها. ونجح في إنشاء أول مستعمرة ألمانية في جبل الكرمل في حيفا سنة 1869. وتمكنت هذه الجمعية الألمانية من إنشاء إحدى عشرة مستعمرة في فلسطين بين سنتي 1869 و1907 (نفسه، ص: 93- 100).

ولم تكن لفلسطين حدود واضحة في أذهان المخططين لمشروعات الاستيطان على أرضها. فقد تصغر في أذهان بعضهم حتى تشمل المنطقة الواقعة غربي نهر الأردن، أي من دان إلى بئر السبع. وقد تتسع في أذهان بعضهم الآخر لتشمل غربي نهر الأردن وشرقيه والجولان وأجزاء كبيرة من جنوبي لبنان. وارتبط هذا التصور لاتساع فلسطين بالمخططات الرامية إلى الهيمنة على المشرق العربي. ولما كان المشرق العربي يؤلف جزءًا من الدولة العثمانية، منذ دخوله في حوزتها في مطلع القرن السادس عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، فقد كانت مشاريع الهيمنة المذكورة تظهر بكثرة كلما تعرضت الدولة العثمانية للضعف أو كلما لحقت بها هزيمة وغدت عرضة للتفكك والتجزئة.

والواقع أن الدولة العثمانية بلغت أوج قوتها واتساع رقعتها في نهاية القرن السادس عشر، ثم أخذت في الضعف والتراجع والتقلص حتى إذا ما انتصف القرن التاسع عشر، خرجت منهكة من حروبها مع محمد علي باشا (1831- 1840). وخاضت من جديد حرب القرم مع روسيا (1853 – 1856) التي انتهت بمؤتمر باريس سنة 1856 الذي اعترف بالدولة العثمانية عضواً في المجموعة الأوروبية، وأقر مبدأي احترام وحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ونصت المادة التاسعة من معاهدة باريس التي أبرمت في نهاية المؤتمر المذكور في 30 آذار (مارس 1856) على اعتبار المرسوم السلطاني خط شريف "همايون" الصادر في 18 شباط (فبراير) من السنة نفسها، بضغط من الدول الأوروبية، التزاماً دولياً من جميع الدول الموقعة على المعاهدة. وينص المرسوم المذكور على التزام السلطان العثماني بسياسة التنظيمات التي بدأت منذ سنة 1839 وتشمل إدخال الإصلاحات على النمط الغربي في الإدارة والجيش ومختلف نواحي الحياة في الدولة العثمانية (لوتسكي، 1971، ص: 159).

وقد التزم السلاطين العثمانيون بهذه السياسة الإصلاحية. فصدر قانون الأراضي 1858 الذي ألغى نظام الاقطاع العسكري الذي ظل سائداً في الدولة العثمانية، وأعقبه صدور قانون جديد سنة 1867 منح الأجانب حق حيازة الأراضي وامتلاكها في الدولة العثمانية. كما صدر قانون الولايات سنة 1864 وقانون الجنسية العثمانية سنة 1869. وكان أهم هذه الإصلاحات صدور الدستور العثماني في آب (أغسطس) 1876 بضغط من "العثمانيين الجدد" بقيادة مدحت باشا (نفسه، ص: 161).

ورافق هذه الإصلاحات قيام حركات قومية في شبه جزيرة البلقان مناهضة للدولة تطالب بالاستقلال والانفصال عنها. وأدى رفض الباب العالي تلبية مطالب الشعوب البلقانية إلى توتر في العلاقات العثمانية - الروسية واندلاع الحرب بين الدولتين في عامي 1877 و1878 (نفسه، ص: 378-380). وقد خرجت الدولة العثمانية من هذه الحرب ضعيفة ومفككة. فقد حصلت رومانيا وصربيا والجبل الأسود على استقلالها التام، واحتلت النمسا ولايتي البوسنة والهرسك، وأصبحت بلغاريا إمارة تتمتع بالحكم الذاتي. وبموجب معاهدة برلين التي أنهت هذه الحرب سنة 1878، تنازلت الدولة العثمانية عن جزيرة قبرص لبريطانيا وعن ولايتي كارس وأردهان في شرقي الأناضول لروسيا. وبذلك فقدت الدولة العثمانية (210) آلاف كيلومتر مربع من أراضيها، يقيم عليها حوالي (5.5) مليون نسمة. والتزمت بدفع تعويضات عن الحرب لروسيا تقدر بنحو (800) مليون فرنك فرنسي (جورجو، 1993، ج2، ص:161). وأجازت حالة معاهدة برلين للدول الأوروبية التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، في اضطلاعها بالإصلاحات المطلوبة في الولايات التي يسكنها الأرمن.

ووجد السكان المسلمون في الدول الجديدة التي تكونت في البلقان أنفسهم في وضع صعب جداً. وأدت المعاملة السيئة التي تعرضوا لها، وخوفهم من الأعمال الانتقامية والقوانين الزراعية التي سنتها الدول الجديدة لمصلحة السكان المسيحيين فيها، إلى نزوح الآلاف من المسلمين نحو إسطنبول. وكان على الدولة أن تستقبلهم وتوطنهم. وأسفرت الحرب العثمانية - الروسية (1877 - 1878) عن نزوح جديد للمسلمين من ولايتي كارس وأردهان ومن بلاد القفقاس. وإزاء اتساع حركة الهجرة هذه أنشأت الحكومة العثمانية لجنة شؤون المهاجرين: مهاجرين قومسيونو" سنة 1878، للإشراف على تيسير نقل المهاجرين وتنظيم توطينهم في الأراضي المتاحة (نفسه، ص: 92).

لقد خلفت هذه الأحداث لدى الطبقة الحاكمة العثمانية إحساسًا بأن دولتهم قلعة محاصرة من جميع الجهات ومهددة من الداخل بالانحلال. وأخذت الشكوك تساورها حول الجدوى من الإصلاح (التنظيمات) والثقة في أوروبا والعناصر المسيحية في الدولة وسياسة التغريب القائمة على تغريب المؤسسات والمجتمع العثماني. وكان أول من تساءل عن حكمة سياسة التنظيمات وشكك فيها السلطان عبد الحميد الثاني (1876 - 1909) الذي تأثر تأثرًا بالغًا بالظروف المضطربة التي أحاطت باعتلائه العرش (نفسه ، ص: 162-163).

في هذا المناخ السياسي الداخلي المضطرب في الدولة العثمانية وفي ظل الأطماع الأوروبية التي رافقت إبرام معاهدة برلين سنة 1878 ظهر مشروع لورنس أوليفانت لتوطين اليهود في شرقي الأردن سنة 1879.

لورنس أوليفانت 1888 - 1829(Laurence Oliphant)

من هو لورنس أوليفانت صاحب مشروع استيطان اليهود في البلقاء؟

جاء في دائرة المعارف اليهودية ان أوليفانت كاتب ورحالة انكليزي، مسيحي متصوف، ومؤيد نشيط لعودة الشعب اليهودي إلى أرض إسرائيل، وأنه أهم شخصية مسيحية في عصره دعمت فكرة عودة اليهود إلى صهيون" (Encyclopaedia Judaica, 1978, p: 1362). ولد لورنس لأبوين إنجليين اسكتلنديين في مدينة الكاب Cape على رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا سنة 1829. عمل لمدة من الزمن في السلك الدبلوماسي البريطاني، ثم أصبح مراسلًا لصحيفة التايمز Times اللندنية خلال حرب القرم التي دارت رحاها بين روسيا والدولة العثمانية (1853 - 1856). قام برحلات في عدة بلدان. وألف كتبًا جديدة عن رحلاته. وأصبح عضوًا في البرلمان البريطاني بين سنتي 1865 و1867 (عبدالله، 1984، ص: 33).

بدأ اهتمام أوليفانت بفلسطين والاستيطان اليهودي فيها، أثناء الحرب الروسية - العثمانية (1877 - 1878). فما هي الدوافع الحقيقية لهذا الاهتمام؟ يزعم أوليفانت أن الدافع لاهتمامه بالاستيطان اليهودي في فلسطين هو رغبته في إدخال الإصلاحات في الدولة العثمانية من أجل تجديد كيانها وبعث الحياة فيها وحمايتها من التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية". يقول في ذلك:

"لقد تبين لي أن النتيجة المباشرة لتلك المعاهدة (معاهدة برلين لسنة 1878) ستكون التدخل الخارجي الحتمي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بصورة علنية أكثر مما كانت عليه من قبل، وأن هذا التدخل سيؤدي، إن عاجلًا أو آجلًا، إلى مضاعفات خطيرة، إن لم يتفاد بإصلاحات في الإدارة، بمبادرة من السلطان، تحبط أي تدخل قسري من الخارج". إذن الدافع للاهتمام بتوطين اليهود في فلسطين، كما يزعم أوليفانت، هو الشفقة على الدولة العثمانية والحفاظ على وحدتها وسلامة أراضيها وحمايتها من التدخل الأجنبي. وهذا زعم لا يصمد أمام المنطق ويتناقض، كما سنرى، مع آراء أوليفانت التي يدافع بها عن مشروعه هذا.

وعلى أي حال، يواصل أوليفانت دفاعه عن وجهة نظره هذه بقوله: وخطر ببالي أن بالإمكان القيام بتجربة على نطاق محدود، وأن بمقدورنا تقديم برهان للباب العالي على الفوائد المنتظرة من تطوير منطقة او ولاية واحدة، مهما كانت صغيرة، بحيث تزيد من إيرادات الإمبراطورية، وتضيف إلى سكانها ومواردها حماية مضمونة للحياة والملكية وتضمن تعاطف أوروبا، دون أن يؤثر ذلك على حقوق السيادة التي يتمتع بها السلطان (Oliphant, 1888, P: XIII).

أما دائرة المعارف اليهودية فتعزو اهتمام أوليفانت بالاستيطان اليهودي في فلسطين إلى مزيج من الدوافع السياسية والاقتصادية والتصوف الديني (Encyclopaedia Judaica, 1978, P:1362). وأعتقد أنها محقة في ذلك. فالدوافع السياسية واضحة في المشروع نفسه الذي يهدف إلى فتح الباب لتدخل بريطانيا المباشر في المشرق العربي، ولا سيما بعد شرائها أسهم مصر في شركة قناة السويس سنة 1875 بمبلغ أربعة ملايين جنيه إسترليني، واحتلالها قبرص سنة 1878، وسعيها إلى احتلال مصر التي تمر فيها قناة السويس، الشريان التجاري المهم الذي يصل بريطانيا بمستعمراتها في آسيا.

وقد مهدت بريطانيا لمشاريعها المستقبلية في فلسطين بإنشاء "صندوق استكشاف فلسطين Palestine Exploration Fund" في لندن سنة 1865 برعاية الملكة فيكتوريا ورئاسة رئيس أساقفة كانتربري (عبدالله، ص: 37). وقدم هذا الصندوق للساسة والعسكريين البريطانيين معلومات جغرافية وتاريخية وسياسية قيمة ومفيدة لمخططاتهم الاستعمارية المقبلة. ويشير أوليفانت إلى مكاسب بريطانيا من مشروعه بصورة ضمنية بقوله: "فسكان فلسطين بوجه خاص، الذي ينتمي (25) ألف نسمة منهم إلى الجنس العبري، يتطلعون إلى إنكلترا من أجل حمايتهم والتخفيف من آلامهم، ويرون في علاقات بلادنا مع البلاد المقدسة يد القدر التي ستنقذهم" (Oliphant, P:524).

ولا تخفى المصالح الاقتصادية التي يستهدفها الاستيطان في فلسطين، لأن المشروع المقترح يقوم على تأسيس شركة مساهمة عامة تستهدف الربح من وراء المشروع. ولا يستبعد أن تكون بعض المصارف والمؤسسات المالية اليهودية وراء أوليفانت. يقول في هذا الصدد:"لا يوجد إلا جنس واحد في أوروبا ثري، وليس بحاجة إلى طلب المال من الرأسماليين المسيحيين، للقيام بالمشروع كله . . . . " (نفسه، ص: xvii).

أما الدوافع الدينية التي حركت أوليفانت فتعود إلى إيمان المسيحيين الإنجيليين بنبوءات العهد القديم، وأوليفانت واحد منهم. تقول هذه النبوءات أن عودة اليهود إلى فلسطين وتجمعهم على أرضها سيكون تمهيدًا لعودة المسيح إلى الارض وإقامة العدل في الدنيا. وربما كان هذا الإيمان ما سمته دائرة المعارف اليهودية "التصوف الديني" لدى أوليفانت. وقد أشار أوليفانت نفسه إلى إيمانه الديني بعودة اليهود إلى فلسطين في معرض تعليقه على مقال حول مشروعه في الصحيفة اليهودية الإنكليزية جويش كرونيكل The Jewish Chronicle في 9 كانون الثاني (يناير) 1880. يقول صاحب المقال: "إن السيد أوليفانت مفكر حر، ليس له دوافع دينية. والمسيحية بالنسبة إليه تساوي اليهودية في أهميتها". يعلق أوليفانت علي ذلك بقوله: إذا كان الكاتب يعني بهذا أن ليس لي عقيدة دينية فقد وقع في خطأ" (نفسه، ص: 528).

مشروع الاستيطان اليهودي في البلقاء

قام لورنس أوليفانت بزيارة المشرق العربي ثلاث مرات، كان آخرها سنة 1879. وقد تجول في بلاد الشام طولًا وعرضًا، وكتب تقريرًا مفصلًا عن رحلته الأخيرة جاء في كتابه "بلاد جليعاد The Land of Gilead" الذي نشر في بريطانيا سنة 1880. وتضمن هذا الكتاب وصفًا دقيقًا للمناطق التي اقترح أن تكون موطنًا لليهود.

يقوم مشروع أوليفانت على اختيار البلقاء لتكون المرحلة الأولى للاستيطان اليهودي في بلاد الشام. ولكن لماذا البلقاء دون غيرها من بلاد الشام؟

يرى أوليفانت أن الأراضي الواقعة شرقي نهر الأردن لم تدخل تحت السيطرة المباشرة للسلطة المركزية العثمانية إلا خلال السنوات القليلة التي سبقت تقديمه للمشروع. وأن سيطرة الحكومة العثمانية على المقاطعات المجاورة للبلقاء تكاد تكون إسمية. ففي الجنوب تقع منطقة الكرك الخصبة والمضطربة الأحوال، وفي الشمال والشمال الشرقي تقع أراضي عجلون وحوران ذات المراعي الجيدة والأراضي الزراعية الخصبة، حيث ما زال السكان المستقرون في قراهم يتعرضون لاعتداءات البدو، وفي الغرب تقع فلسطين كلها (نفسه، ص: 521-522).

ويذهب أوليفانت إلى أن البلقاء الواقعة بين وادي الموجب (أرنون Arnon) ونهر الزرقاء (يبوق Jabbok)، منطقة غنية وخصبة تكفي لإعاشة سكان أكثر بكثير من سكانها العرب (البدو) المبعثرين الذين يجوبونها بقطعانهم ولا يستقرون عليها. وأراضيها ملك للدولة، "ولا يوجد فيها فدان واحد مملوك بصورة رسمية، أي بوثيقة طابو". وحسب أحسن التقديرات التي حصل عليها من مدينة السلط "لا يزرع في هذه المنطقة الغنية سوى واحد من عشرين من مساحتها، ولا يصل إلى خزينة الدولة العثمانية من وارداتها إلا الربع (نفسه، ص: 195، 205، 206).

ويبرر اوليفانت اختيار البلقاء للاستيطان اليهودي في مرحلته الأولى بسبب قلة سكانها، فمعظمهم من البدو الرحل وبعض الشركس المقيمين في عمان. ويقترح حلًا للبدو يقوم على طردهم من المنطقة. يقول في ذلك: "يحظى العرب (البدو) بنصيب ضئيل من تعاطفنا. لقد تسببوا في خراب البلاد وتدمير قراها ونهب سكانها حتى وصلت إلى حالتها الراهنة ومن الأفضل طردهم إلى الصحاري العربية التي أتوا منها حيث توجد مراعي شاسعة في واحاتها لإبلهم وأغنامهم" (نفسه، ص: 285). وهو بهذا يلجأ إلى الحل الاستعماري الاستيطاني القديم الذي مارسه الأوروبيون في القرون الثلاثة الأولى من اكتشاف العالم الجديد تجاه السكان الأصليين من هنود حمر وشعوب الأنكا والمايا.

ويفضل أوليفانت اختيار البلقاء على الضفة الغربية من الأردن بقوله: والانطباع العام عن فلسطين مستمد من ملاحظة السياح عن البلاد الواقعة غربي الأردن. فهي بلاد صخرية وماحلة والبقاع الخصبة القليلة فيها تستغل زراعيًا من قبل السكان المقيمين فيها. ويستشهد برأي الرحالة كانون تريسترام Canon Tristram صاحب كتاب "طبوغرافية البلاد المقدسة Topography of the Holy Land" الذي يعتبر بلاد جليعاد أكثر خصوبة وأوفر خيرات من بلاد غربي الأردن.

وبعد أن يبرر اختيار البلقاء لتكون المرحلة الأولى للاستيطان اليهودي في بلاد الشام، يحدد منطقة البلقاء المقترحة كما يلي: "والمنطقة التي أقترحها للاستيطان في المرحلة الأولى هي كل قضاء البلقاء من وادي الموجب جنوبًا إلى نهر الزرقاء شمالًا. وتمتد شرقًا حتى طريق الحج أو حتى حدود الارض الصالحة للزراعة. وعند الضرورة يمكن أن تشمل أجزاء من قضاء عجلون شمالي نهر الزرقاء، بحيث تؤلف مساحة مقدارها مليون أو مليون ونصف مليون فدان (Acres). ويحد المنطقة من الغرب نهر الأردن والشاطئ الغربي للبحر الميت".

أما المراحل التالية للاستيطان فتشمل قضاء عجلون والجولان وبلاد مؤاب. ويفضل عجلون والجولان في المرحلة التالية لأنهما خاليتان من البدو وخاضعتان للدولة. والسبب الذي دعاه إلى استثناء قضاء عجلون من الاستيطان في مرحلته الأولى أن جزءًا كبيرًا من أراضيه ملك لأهل القرى بموجب أوراق طابو يحملونها، بينما لا يوجد فدان واحد مملوك في منطقة البلقاء. وهذا يسهل على الشركة التي ستتولى استثمار أراضي البلقاء شراء هذه الأراضي واستملاكها. ولأن البلقاء كلها أرض أميرية ملك للدولة فيمكن للحكومة العثمانية التخلي عن ملكيتها دفعة واحدة (en bloc) دون أن تمس حقوق الآخرين، باستثناء مدينة السلط التي ستعالج بصورة منفصلة بحيث تصبح الأراضي المحيطة بها ملكًا لسكانها (نفسه، ص: 288-291).

ومن الأراضي التي تضمنها مشروع أوليفانت للاستيطان اليهودي في المرحلة الأولى غور سيسبان (غور الشونة الجنوبية) الذي يبلغ طوله (12) ميلًا من الشمال إلى الجنوب وعرضه ستة أميال من الشرق إلى الغرب. يصفه أوليفانت بالعبارات التالية: "لقد قطعته بنفسي من طرفه الشمالي وسرت راكبًا خلال سهوله المزروعة بالحنطة من قبل قبيلة العدوان. . . وهو سهل يقع على عمق (1300) قدم تحت سطح البحر، لا يصيبه الصقيع قط، ومناخه في الشتاء ألطف بكثير من مناخ مصر. أما صيفه الحار جدًا فيناسب زراعة المنتوجات الاستوائية. ومتوسط الحرارة المسجل من قبل كانون تريسترام خلال الخمسة عشر يومًا الواقعة بين 30 كانون الأول (ديسمبر) و13 كانون الثاني (يناير) كان 53.5 فهرنهايت في الساعة العاشرة صباحًا و43 خلال الليل. بينما تراوحت خلال النهار بين 85 و72 فهرنهايت. ومع انتشار هذه الحرارة على الجبال الشرقية من مؤاب والبحر الميت تتحول المنطقة بأسرها إلى موطن ساحر يتوهج رقة وعذوبة" (المصدر نفسه، ص: 292).

ويولي أوليفانت وادي الأردن أهمية خاصة في الاستيطان اليهودي إذ يقول: «سيكون وادي الأردن بمثابة البيت الدافئ للمستوطنة. ففيه يمكن زراعة النخيل والقطن والنيلة وقصب السكر والأرز والسرغوم بالإضافة إلى الموز والأناناس والبطاطا الحلوة. وإذا ارتفعنا قليلًا نجد أرضًا صالحة لزراعة التبغ والذرة الصفراء والخروع والدخن والكتان والسمسم والشمام والقرع والكمون والكزبرة واليانسون والمغرة والرمان والبرتقال والتين. ونستمر في الصعود إلى السهول التي تزرع فيها الحنطة والشعير والفول والعدس من مختلف الأصناف والزيتون والعنب" (المصدر نفسه، ص: 294).

ويستطرد أوليفانت في وصف بلاد جلعاد التي تشمل قضائي البلقاء وعجلون فيقول: وجلعاد مشهورة بأنها بلاد النبيذ وزيت الزيتون. كما أن مناخها مناسب لتربية دودة القز، وبين غاباتها تنمو أشجار الخروب والفستق والعناب واللوز والبلسم والقالي وغيرها من الأشجار المفيدة التي تنمو بصورة طبيعية وبأعداد وفيرة. وتنمو فيها جميع فواكه جنوب أوروبا مثل المشمش والدراق والبرقوق، مثلما تعيش أشجار التفاح والإجاص والسفرجل في المناطق المرتفعة منها التي يمكن لفواكه وخضار إنكلترا أن تزرع فيها، بينما تزرع أشجار الكينا (اليو كاليبتوس) في المناطق الخالية من الأشجار" (نفسه، ص 294-295).

أما البحر الميت فهو، في رأيه، مصدر ضخم للثروة لما يحتويه من أملاح ومواد كيماوية. ففيه مورد لا ينضب من كلوريد البوتاسيوم الذي تستهلك منه إنكلترا (200) ألف طن سنويًا. ويمكن استخراج النفط والبيتومين وفحم الليجنايت Lignite بكميات كبيرة من شواطئه. ويعقب على ذلك بقوله: "لا شك أن البحر الميت منجم مجهول الثروات يحتاج إلى رأس مال ومشروع لاستغلاله" (نفسه، ص: 295).

ويتناول أوليفانت مزايا موقع البلقاء الجغرافي مثل قربها من مدينة القدس التي ستزود المستوطنة اليهودية بالمواد والحاجات الضرورية في المراحل الأولى، وقربها من ميناء حيفا المنفذ البحري للمستوطنة. ويقترح أوليفانت مد سكة حديد من حيفا على البحر المتوسط إلى طبرية، ومنها عبر وادي الأردن إلى غور سيسبان حتى الزاوية الشمالية الشرقية من البحر الميت. وبذلك تمر السكة الحديدية عبر (25) ميلًا من أراضي المستوطنة. ويرى أوليفانت أن بالإمكان إيصال منتوجات المستوطنة إلى محطة سكة الحديد على البحر الميت من أي طرف من أطراف المستوطنة خلال يوم واحد فقط. ويقترح أيضًا مد خط ترامواي Tramway من القدس إلى أريحا بعد أن تنجز الشركة الفرنسية مد سكة الحديد من يافا إلى القدس وفق الامتياز الذي حصلت عليه منذ مدة. وهذا من شأنه أن يجعل المستوطنة على اتصال مباشر مع القدس.

ويقترح أيضًا مد سكة الحديد من المحطة المقترحة على الطرف الشمالي الشرقي للبحر الميت إلى ميناء العقبة على البحر الأحمر، إذا أثبتت الدراسة الاقتصادية جدواه. وبذلك يبلغ طول سكة الحديد من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر (260) ميلًا. ويرى أن سكة الحديد هذه تعد بديلًا للطريق البري المار بوادي الرافدين والمتجه من أوروبا إلى الهند. كما أنه يعد طريقًا بديلًا أو موازيًا للطريق البحري المار بقناة السويس. وقد يستعمل هذا الخط الحديدي بديلًا عن طريق الحج الشامي. وبالإمكان تطوير ميناء العقبة ليخدم بلاد الشام كلها. وهكذا يسعى أوليفانت إلى ربط مشروعه الاستعماري بالمصالح الاستراتيجية والاقتصادية البريطانية والأوروبية من جهة والمصالح المحلية من جهة أخرى.

ويوفر هذا المشروع على الحكومة العثمانية ثمانين ألف جنيه استرليني سنويًا، هي تكاليف حماية الحجاج البالغ عددهم عشرين ألف حاج تقريبًا من دمشق إلى مكة المكرمة. ويمكن للباب العالي نقل هؤلاء الحجاج بواسطة سكة الحديد حتى ميناء العقبة وبالبواخر من العقبة إلى جدة بعشر التكاليف آنذاك. يقول أوليفانت: "تقدر تكاليف الحج للرجل الغني بواسطة التختروان Takhtarawan بأربعمائة جنيه إسترليني، كما تقدر أجرة الجمل الواحد من دمشق إلى مكة ذهابًا وإيابًا بخمسة عشر جنيهًا، وأجرة التختروان بمئة وخمسين جنيهًا، وأجرة المحفة البسيطة بخمسين جنيهًا. وإذا أضفنا إلى ذلك مصروفات الحاج الخاصة وما تأخذه الحكومة منه، ارتفعت تكاليف الحج كثيرًا". يرى أوليفانت أن من الأفضل اقتصاديًا أن تدفع الحكومة العثمانية تكاليف إنشاء سكة الحديد المقترحة، وبذلك توفر على نفسها تكاليف سنوية باهظة لا مبرر لها.

ويقترح أوليفانت أن يتم في مرحلة لاحقة مد سكة حديد بين العقبة والإسماعيلية على قناة السويس (220 ميلًا) من أجل ربط بلاد الشام بمصر مباشرة. ويقول في هذا الصدد: "فالتجارة بين مصر وسورية تزداد وتعيقها صعوبات النقل من الداخل إلى الساحل. ومصر اليوم من أوسع الأسواق وأكثرها ربحًا للمنتجات السورية: الأغنام والخيل والفواكه الطازجة والمجففة وحتى الحبوب في سنوات المحل" (نفسه، ص: 302-304).

ولتنفيذ المشروع وإخراجه إلى حيز الوجود يقترح أوليفانت إنشاء شركة مساهمة عامة بتمويل من أثرياء اليهود في أوروبا، تسجل في العاصمة العثمانية وتخضع للقانون العثماني. ومهمتها شراء الأرض المخصصة للاستيطان من الدولة العثمانية، واستقدام المستوطنين اليهود من أوروبا للإقامة فيها والعمل في الزراعة وفق الأساليب الزراعية الحديثة. وتستثمر الشركة أموالها عن طريق القروض التي تقدم للمزارعين اليهود مقابل فوائد معقولة (نفسه، ص: xxxiii-xxxiv).

مزايا المشروع

يعرض أوليفانت بإسهاب للفوائد التي تجنيها الدولة العثمانية والسكان المحليون والمستوطنون اليهود من مشروعه. وسوف نتناول فيما يلي مزايا مشروعه لكل فريق من الفرقاء الثلاثة:

الدولة العثمانية

سعى أوليفانت إلى إقناع المسؤولين العثمانيين بالفوائد التي تجنيها الدولة العثمانية من مشروعه هذا. إذ عد مشروعه مبادرة في الإصلاح الداخلي بحيث يحل نظام الاستيطان The Colonization System محل نظام الامتيازات الأجنبية The Capitulations النافذ المفعول في الدولة العثمانية آنذاك. وبذلك يصبح مشروعه مثالًا يحتذى في بلاد الشام وآسيا الصغرى. ويؤدي نظام الاستيطان هذا إلى زوال التمييز بين فئتين من رعايا السلطان هما: المسلمون والمسيحيون. ويؤلف هذا التمييز عقبة كأداء في طريق الإصلاح. يقول أوليفانت: "ولن يبقى هنالك أي سبب يدعو إلى تمتع المسيحيين، تحت أي ظرف، بحماية وامتيازات لا يتمتع بها المسلمون، لأن المعاملة نفسها التي يتضمنها الحكم الجيد للمستوطنين، دون أي تدخل قنصلي، يمكن تطبيقها عليهم". ويرى أوليفانت أن نظام الامتيازات الأجنبية الذي يتمتع به بعض الطوائف المسيحية في الدولة العثمانية مرتع للتأمر الدبلوماسي والديني، ويهدد السلطة العثمانية في ولاياتها الآسيوية نتيجة التدخل الاجنبي والنشاط المعادي في شؤونها الداخلية (نفسه، ص: xxxiv).

ومن الحجج التي ساقها أوليفانت لاقناع المسؤولين العثمانيين بمشروعه، أن المشروع يزيد من إيرادات الدولة، ويمنح سكانها ومواردها حماية مضمونة للحياة والملكية. كما أن المشروع يضمن تعاطف أوروبا مع الدولة العثمانية دون المساس بحقوق السيادة التي يتمتع بها السلطان (نفسه، ص: xiv). وسيأتي أيضًا برأس مال أجنبي يساهم في تطوير البلاد دون أي إشراف أجنبي (نفسه، ص: xv). وواضح أن في هذا إشارة إلى إدارة الدين العثماني العام الواقعة تحت الإشراف الأجنبي.

وفي نظر أوليفانت، سيضمن مشروعه نفوذ اليهود القوي في أوروبا وأمريكا في المال والصحافة وتعاطف قسم كبير من الرأي العام الغربي. يقول في هذا الصدد: "وهنا أود أن أذكر أن فوائد التحالف مع الجنس اليهودي لأي دولة قد تتورط في أحداث الشرق الوشيكة الوقوع، والتي قد تؤدي إلى حرب عامة، ستكون ظاهرة للعيان لدى رجال السياسة الأوروبيين. . . إن الأمة التي تتبنى قضية اليهود وعودتهم إلى فلسطين ستكون قادرة على الاعتماد على مساندتهم في العمليات المالية على نطاق واسع، وعلى نفوذهم العظيم في صحافة دول عدة - هذه الصحافة القادرة على شل العمل الدبلوماسي والعدواني لأي دولة معادية للأمة المتحالفين معها. وبسبب الأهمية المالية والسياسية والتجارية التي يتمتع بها اليهود الآن، لا توجد دولة في أوروبا لا تدرك قيمة هذا الحليف العالمي الثري والقوي لأي أمة قد تتورط في حرب أوروبية" (نفسه، ص: 502).

السكان المحليون

يؤلف السكان المحليون في البلقاء مشكلة كبيرة لا بد من حلها. ويرى أوليفانت أن لهذه المشكلة حلين: أولهما يتناول البدو الرحل الموجودين في منطقتي البلقاء وعجلون، وثانيهما يتناول الفلاحين المستقرين في القرى المنتشرة في هاتين المنطقتين. فالبدو الرحل الموجودون في شرقي الأردن يعيشون على رعي الماشية وتزويد الحجاج بالجمال وابتزاز الفلاحين عن طريق الغزو والاعتداءات المستمرة على قراهم. كما يبتز شيوخهم الحكومة العثمانية بأخذ «الصرة» لقاء مرور قافلة الحج الشامي بسلام في هذه المنطقة. وهم لا يخضعون لقانون، ويتمتعون باستقلال تام عن الدولة. ويشمل هؤلاء البدو عشيرة ولد علي من عنزة، وبني صخر، والرولة. والحل الذي يقترحه أوليفانت لهؤلاء البدو الرحل إبعادهم عن شرقي الأردن أو وضع المنطقة بأسرها تحت إدارة عسكرية عثمانية تخضع لها القبائل البدوية خضوعاً تاماً (نفسه، ص: 122-123).

أما البدو المستقرون مثل بني حسن وبني حميدة وبني عطية والبلقاوية "الذين يمكن تحويلهم إلى قرويين مسالمين دون أية صعوبة" فيقترح أوليفانت تخصيص أراض لهم لزراعتها (نفسه، ص: 285). كما يقترح تمليك قبيلتي العدوان والعجارمة الأراضي التي اعتادوا على زراعتها (السابق، ص: 286-287). أما الغوارنة والبدو والمقيمون في غور الأردن فيرى أوليفانت طردهم منه (المصدر السابق، ص: 292).

والحل الذي يقترحه للفلاحين المستقرين، ولا سيما في السلط وعمان، فيقوم على إبقاء الأراضي التي اعتادوا على زراعتها، وكذلك الحال بالنسبة إلى المهاجرين من الشركس المقيمين في عمان الذين لا يتجاوز عددهم (150) نسمة سنة 1879. ويرى أوليفانت أنّ فلاحي السلط وشركس عمان والقبائل البدوية المستقرة في البلقاء سيزودون المستوطنة اليهودية بالأيدي العاملة الرخيصة التي تحتاج إليها في البناء وفلاحة الأرض (المصدر السابق، ص: 251، 255، 296).

كما يقترح الإفادة من فلاحي غربي الأردن المقيمين في شرقي الأردن والذين يترددون عليها من أجل العمل في الزراعة. ويستشهد بأبي جابر الذي أعلمه أنه لم يجد صعوبة في الحصول على الفلاحين لزراعة أراضيه في اليادودة. ويثني أوليفانت على الفلاحين من أهل المنطقة، ويستشهد برأي السيدة فن Mrs. Finn الذي ورد في بحث نشره صندوق استكشاف فلسطين، وجاء فيه: "إن الفلاح قادر على تقديم خدمة جيدة سواء أكان عسكريًا أو مزارعًا أو بناء". كما يستشهد برأي الكابتن وارن Captain Warren الذي ثمن تثمينًا عاليًا الفلاحين الذين عملوا في خدمة هيئة المهندسين البريطانيين في غرز الأعمدة وتحريك المنصات وغير ذلك من الأشغال الشاقة التي لها صلة بالحفريات الأثرية في القدس (المصدر السابق، ص: 296).

ويرى أوليفانت أنّ الفلاحين في البلقاء سيفيدون كثيرًا من المستوطنة اليهودية بإيجاد عمل للعاطلين منهم بأجور مجزية. كما أن شركة الاستيطان اليهودية ستقدم للمحتاجين منهم القروض المالية بفوائد منخفضة لا يمكن أن تقارن بفوائد المرابين المحليين المرتفعة جدًا (المصدر السابق: 522).

ويشيد أوليفانت برأي الملازم كوندر Lieut Conder الذي نشر سلسلة من المقالات في صحيفة جويش كرونيكل The Jewish Chronicle سنة 1879، ذكر فيها أن الفلاحين عنصر نشيط، لأنهم أقوياء البنية وذوو قدرات هائلة على التحمل، يتكيفون مع المناخ والحرارة، وقابلون للتعلم. وهم طيبون، اعتادوا على طاعة شيوخهم والأكبر سنًا منهم. وقد أثبتت التجربة قدرتهم على التحسن وسرعتهم في تعلم الأساليب الأوروبية الحديثة في الزراعة (المصدر السابق، ص: 297-298).

المستوطنون اليهود

سوف يحظى المستوطنون اليهود في البلقاء بحماية السلطان العثماني ويصبحون من رعاياه. يقول أوليفانت: "إن من كرم السلطان أن يقدم ملاذًا لهذا الشعب الذي يتعرض لاضطهاد بعض الحكومات المسيحية". ويؤكد أنّ حالة اليهود في الدولة العثمانية أفضل بكثير من حالة أبناء جلدتهم في بعض الدول الأوروبية. ويستشهد بالفرمان الذي أصدره السلطان عبد المجيد بناء على وساطة من السير موزس مونتيفيوري Sir Moses Montefiore سنة 1840، من أجل تشجيع اليهود على الاستيطان في مشروعه. يبدأ الفرمان المذكور الموجه إلى قاضي إسطنبول بالتلميح إلى بعض التهم الموجهة إلى اليهود وإلى الدين اليهودي، ويصفها بأنها افتراءات ظالمة، ثم ينتهي بالعبارات التالية:

"ولهذا السبب، وللحب الذي نحمله لرعايانا، لن نسمح للأمة اليهودية التي هي براء من الجرائم المنسوبة اليها، أن تُنا كد وتُعذب بناءً على اتهامات لا تستند إلى أي أساس من الحقيقة. ولكن التزامًا بالخط الشريف الذي أعلن في غولخانه، سيكون للأمة اليهودية الامتيازات نفسها وستتمتع بالأفضلية التي منحت للأمم الأخرى التي تخضع لسلطتنا وستحمى الأمة اليهودية ويُدافع عنها.

ولتحقيق هذا الغرض أصدرنا أمرنا بأن تحمى الأمة اليهودية التي تقطن في جميع أنحاء إمبراطوريتنا، حماية تامة، مثلها مثل رعايا الباب العالي الآخرين. ولن يتحرش بهم أحد بأي صورة من الصور إلا لسبب عادل لا في ممارستهم الحرة لديانتهم ولا فيما يتعلق بأمنهم وراحتهم. وبناء على ذلك فإن الفرمان الحالي الموشح بالتوقيع الهمايوني والصادر عن صدارتنا العظمى قد سلم إلى الأمة اليهودية.

وهكذا فإنك، أيها القاضي المشار إليه أعلاه، بعد معرفتك لمحتوى هذا الفرمان مكلف بتنفيذ ما جاء فيه بعناية فائقة. وحتى لا يتم إجراء يتعارض مع هذا الفرمان، في أي وقت بعد ذلك، عليك أن تسجله في سجلات المحكمة، وتسلمه بعد ذلك إلى الأمة اليهودية، وتعتني عناية بالغة بتنفيذ أوامرنا وارادتنا السنية".

صدر في إسطنبول في 12 رمضان 1256هـ (6 تشرين الثاني 1840م) (المصدر السابق، ص: xix-xx).

كان أوليفانت يتوقع أن يستجيب اليهود للدعوة بالعودة إلى منطقة ميراثهم القديم وامتلاك أراضيها. وذكر أن يهود الشرق قد أيدوا مشروعه. واستعرض بعد ذلك أحوال اليهود في العالم. وقدر تعدادهم بين ستة وسبعة ملايين نسمة، يقيم منهم في أوروبا نحو خمسة ملايين نسمة[1]، وفي آسيا ما يربو على مئتي ألف نسمة، وفي أفريقيا نحو مئة ألف نسمة، وفي أمريكا ما بين مليون ومليون ونصف مليون نسمة. ويعيش في فلسطين (25) ألف نسمة وفي الهند (20) ألف نسمة من مجموع اليهود في آسيا (المصدر السابق، ص: xx).

(1) يتوزع يهود أوروبا، كما بيّن أوليفانت، على النحو التالي: 2.6 مليون نسمة في روسيا و 1.375 مليون نسمة في النمسا و100 ألف نسمة في الدولة العثمانية و 70 ألف نسمة في هولندا، و50 ألف نسمة في إنكلترا و49 ألف نسمة في فرنسا و35 ألف نسمة في إيطاليا (المصدر السابق، ص: xx).

وتوقع أوليفانت أن يساهم اليهود المنتشرون في مختلف أنحاء العالم في تمويل مشروعه الذي لا يحتاج أكثر من مليون جنيه استرليني. وأوضح أن هذا المبلغ سيخصص لشراء مليون أو على الاكثر مليون ونصف مليون فدان من الأرض. كما أنه كان يقدر أنه لن يجد صعوبة في استقدام المهاجرين اليهود من مختلف أنحاء الدولة العثمانية ومن روسيا وغاليسيا ورومانيا وصربيا والبلاد السلافية التي يتعرض اليهود فيها للاضطهاد.

وقد وعد أوليفانت اليهود المهاجرين برعاية شركة الاستيطان The Colonisation Company التي سيكون مقرها في إسطنبول، وسيكون لها امتياز يضمن لهم قدرًا من الحكم الذاتي Self-Government(المصدر السابق، ص: xxi). واستشهد أوليفانت بأقوال عدد من الرحالة لبيان قدرة اليهود على الكسب. ورد على القائلين إن اليهود لا يقبلون على العمل الزراعي، وإن أية محاولة لتطوير الموارد الزراعية من خلالهم ستمنى بالفشل: "في المرحلة الأولى سيكونون ملاكي الأرض وليسوا عمالًا يفلحونها. وعلى هذا الأساس سأدعوهم إلى الهجرة إلى فلسطين حيث يمكنهم أن يؤجروا أراضيهم بأجور عالية للفلاحين المحليين، إذا أرادوا ذلك، بدلًا من إقراضهم المال على المحصول بفائدة 20% أو 25% كما يفعلون الآن. ومن المحتمل أن مشروعًا بعائدات كبيرة من استثمار رأس مالهم قد يدفعهم إلى اكتساب المعرفة بالزراعة لأغراض عملية". ويأتي بمثال حي على ذلك بقوله: "في اللد، على بعد عشرة أميال من يافا، استقرت خمس وخمسون أسرة يهودية من السفارديم والاشكنازيم مؤخرًا على قطعة من الأرض مساحتها ألف فدان. وهم يزرعونها بنجاح كبير". ويذكر في معرض استشهاده أن جزءًا من يهود مراكش و يهود روسيا يعمل في الزراعة بنجاح ملحوظ، وان الاتحاد اليهودي العالمي Universelle Alliance IsraeLite قد أنشأ مدرسة زراعية في يافا تعرف بـ "مكفه اسرائيل Mikveh Israel" على قطعة من الأرض مساحتها (780) فدان، لتدريب أبناء اليهود على الزراعة وتعليمهم العلوم الزراعية (المصدر السابق، ص: xxiii-xxv).

الخطوات العملية لتنفيذ المشروع

بدأ لورنس أوليفانت بعرض مشروعه على الحكومة البريطانية من أجل الحصول على دعمها له وموافقتها عليه. فاتصل برئيس الوزراء البريطاني بنجامين ديزرائيلي Benjamin Disraeli لورد بيكونزفيلد Lord Beaconsfield ووزير خارجيته اللورد سالزبوري -Lord Sa lisbury. وقدم إليهما ملخصًا للمشروع. ولقي منهما تشجيعًا ووعدًا بالتأييد والمساندة، دون أي التزام رسمي من الحكومة البريطانية. كما حصل من وزارة الخارجية البريطانية على رسائل توصية موجهة إلى كبار المسؤولين العثمانيين. وقد نصحه رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها بالسعي لدى وزير خارجية فرنسا للحصول على موافقته على المشروع. فسافر أوليفانت إلى باريس حيث قابل وزير خارجية فرنسا وليم واديجتون William Waddington الذي أعجب بالمشروع وأعطاه نسخة من رسالة سيارة تعميم Circular Letter بعث بها وزير الخارجية إلى السفير الفرنسي في إسطنبول والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين الفرنسيين في الدولة العثمانية لمساعدة أوليفانت.

توجه أوليفانت من إنكلترا إلى دمشق في منتصف شباط (فبراير) 1879 (المصدر السابق، ص: 502)، حيث قابل وإلى سورية أحمد حمدي باشا، وهو صدر أعظم سابق (غرايبة، ص: 266). وقد أبدى الوالي إعجابه بالمشروع، كما يقول أوليفانت، ووعده بالثناء عليه في تقريره إلى الحكومة في إسطنبول وإبراز الفوائد السياسية والمالية التي ستجنيها منه (Oliphant, P: 502). وبعدها سافر إلى العاصمة العثمانية حيث قابل الصدر الأعظم خير الدين باشا التونسي. وقد أثنى أوليفانت كثيرًا على خير الدين الذي يبدو أنه رحب بالمشروع. ووصف خير الدين برجل الدولة الأمين والوطني المستنير. وأشاد بمساعيه لإصلاح الدولة ومكافحة الفساد. ثم بيّن كيف أن العناصر الفاسدة في الباب العالي من شلة المرتشين تآمرت عليه، وزعزعت ثقة السلطان عبد الحميد الثاني به، مما أدى إلى عزله عن الصدارة العظمى (المصدر السابق، ص: 505). ويبدو أنّ خير الدين، بعد أن استجاب لمشروع أوليفانت، ألف لجنة من القانونيين نظرت في المشروع، وأجرت تعديلات عليه بحيث لا يتعارض والقوانين العثمانية. كما يبدو أن اثنين آخرين من الصدور العظام السابقين هما مدحت باشا ومحمود نديم باشا قد أعربا عن موافقتهما على مشروع أوليفانت.

غير أن خير الدين باشا لم يبق في الصدارة العظمى طويلًا، وحل محله وزراء جدد قدموا وعودًا كثيرة، وأظهروا براعة في فنون الخداع والمماطلة، على حد تعبير أوليفانت نفسه. ويذكر أوليفانت أيضًا أن هؤلاء الوزراء أعطوا وعودًا مماثلة للسفير البريطاني ما لبثت أن أرجئت إلى أجل غير مسمى. كما أجلت المفاوضات التي كان من المفروض أن تجري مع أوليفانت إلى أشهر عدة (المصدر السابق، ص 509-510، 530).

يقول أوليفانت معلقًا على هذا الموقف من المسؤولين العثمانيين: "والعزاء الوحيد الذي استخلصته من تجربتي أنها لم تختلف، في أي وجه، عن تجارب ممثلي الدول الأوروبية والأجانب بعامة. ولم أحصل على إثبات بأن مطالبي لم تكن معقولة أو أنها ذات طبيعة لا تستحق التقدير أو الرد عليها. والحقيقة أنه طوال مدة إقامتي، لم أقابل من بين الوزراء السبعة الذين قدمت مشروعي إليهم واحدًا لم يتنبأ بالموافقة عليه. وأتمنى أن يكون مفهومًا جميع الموظفين الأتراك من الصنف نفسه، ولعلّ أسوأ من عرفت منهم كان مسيحيًا. وبسبب الظروف غير المواتية لم يكن أكثر السياسيين العثمانيين وطنية وأرقاهم فكرًا في وضع يمارسون فيه نفوذًا مؤثرًا في الشؤون العامة" (المصدر السابق، ص:510). ورغم هذا الموقف الرسمي العثماني يعلق أوليفانت الآمال على حدوث تغير في الباب العالي يعيد الوزراء وكبار الموظفين العثمانيين الذين أعجبوا بمشروعه ووعدوه بالدعم للموافقة عليه رسميًا.

لقد أدرك أوليفانت أن السلطان عبد الحميد الثاني هو الذي رفض مشروعه، فاستشاط غضبًا لذلك. وأخذ يحرض الحكومة البريطانية والحكومات الأوروبية الغربية للضغط على السلطان من أجل القبول بمشروعه. كما أنه لم يتوان عن السعي لإقناع السلطان بأن مشروعه الاستيطاني لا يرتبط بأي دولة أوروبية، ولا يستهدف السيطرة على شرقي الأردن أو جعلها ولاية مستقلة أو إمارة يهودية، على حد تعبيره، وإنما يسعى إلى جعل المستوطنين اليهود رعايا عثمانيين يحكمهم حاكم عثماني وفقًا للقوانين العثمانية، وبذلك تتعزز السلطة العثمانية في هذه البلاد الخالية من السكان والتي تجول فيها القبائل البدوية المتمردة (المصدر السابق، ص: 505). ولجأ أوليفانت إلى الصحافة لبيان وجهة نظره هذه. يقول أوليفانت في هذا الصدد: "يتضمن المشروع رؤية لتثبيت وتقوية جزء ناء من ممتلكات السلطان، لا يتمتع الآن بأي تنظيم إداري محدد. كما أن هذا المشروع ليس بلا سابقة في تعاملنا مع الباب العالي. فتجربة الحكم الذاتي الذي يخضع لنظام خاص، كما رسمته حكومتا إنكلترا وفرنسا، قد حظي بنجاح باهر خلال السنين العشرين الماضية في لبنان. وليس هنالك من الأسباب ما يحول دون قيام شكل من أشكال الحكم المحلي في فلسطين (شرقي الأردن) على يد إنكلترا وحدها أو بالاشتراك مع أي دولة أوروبية أخرى ترغب في التعاون معها. لقد أدت هذه الصيغة من الحكم المحلي في لبنان إلى جعله منطقة مزدهرة من ممتلكات السلطان (المصدر السابق، ص: 520 – 521).

ويحض الحكومة البريطانية على التدخل لدى الباب العالي بقوله: "وإذا كان رفض السلطان للمشروع يدفعني إلى شرح مغزاه السياسي، فليس لأني أرغب في المساس بسلامة الدولة العثمانية، وإنما لأني أعتقد أنه يجب على إنكلترا أن تبذل ما في وسعها لمساندة السلطان في أي محاولة يسعى اليها لإصلاح إدارة حكومته. ومن مصلحتها أيضًا أن تمارس كل الضغوط المشروعة على جلالته في هذا الاتجاه" (المصدر السابق، ص: xxx).

ويبرر فشل مساعيه لدى الباب العالي بقوله: "وإذا كانت المرحلة الأولى من التفاوض مع الحكومة العثمانية لم تتوج بالنجاح الذي توقعته، فيجب أن نتذكر بأنني حاولت ذلك وحدي، دون أي مساعدة، وبعيدًا عن الإحباط، أستطيع القول إن تجربتي الأخيرة تمامًا أن المشروع من جميع جوانبه عملي، ومن الضروري أن يتبناه الرأي العام وتدعمه الحكومة (الإنكليزية) من أجل التغلب على المقاومة التي واجهتها في إسطنبول والتي تعزى في مجملها إلى شبكة استثنائية من مراكز النفوذ المعادية" (المصدر السابق، ص: xxxvi).

ويحث الحكومة البريطانية على تبني فكرة إعادة اليهود إلى فلسطين: ويبقى على إنكلترا أن تقرر إذا كانت ستتولى مهمة استكشاف مدنها (فلسطين) المدمرة وتطوير مواردها الزراعية الضخمة، بإعادة ذلك الجنس اليهودي الذي كان أول من امتلكها قبل ثلاثة آلاف سنة، وجني الفوائد السياسية العظيمة لذلك. ويعلن أوليفانت استعداده للتعاون مع الحكومة البريطانية في هذا المشروع: "ويسعدني أن أتعاون في أية خطة ترمي إلى تنفيذه" (المصدر السابق، ص: xxxvii).

لماذا رفض السلطان عبد الحميد الثاني مشروع أوليفانت؟

لقد بينت فيما سبق الظروف الدولية والأحوال الداخلية العثمانية التي كانت قائمة سنة 1879، حينما قدم لورنس أوليفانت مشروعه الاستيطاني للسلطان العثماني. فقد ولدت تلك الظروف والأحوال لدى الطبقة الحاكمة العثمانية شعورًا بالقلق والخوف على مستقبل الدولة، وإحساسًا بأن الدولة قلعة محاصرة من جميع الجهات ومهددة من الداخل. وكان السلطان عبد الحميد الثاني أشد المسؤولين العثمانيين شعورًا بالقلق والخوف والريبة من كل ما يدور حوله. صحيح أن عبد الحميد قبل بالدستور الذي وضعه المصلح العثماني مدحت باشا، غير أنه أجرى عليه تعديلات تضمن سلطات واسعة للسلطان سنة 1876 وأجريت انتخابات لمجلس النواب الذي اجتمع أكثر من مرة سنة 1877، إلا أن السلطان جرد مدحت باشا من مناصبه ونفاه. ولما شعر أن مناقشات البرلمان قد تؤدي إلى تفكك الدولة حله في شباط 1878، وعطل الدستور.

وبعد ذلك ببضعة أشهر واجه عبد الحميد الثاني تمردين قادهما "العثمانيون الجدد" ذوو الأفكار الليبرالية، للإطاحة به وإعادة السلطان المخلوع مراد الخامس إلى العرش. ففي أيار (مايو) 1878 قاد علي سواوي هجومًا على قصر تشيراجان، وفي صيف العام نفسه قام كليانتي سكاليري، رئيس محفل برودوس الماسوني، بمؤامرة ضد السلطان. وقد منيت المحاولتان بالفشل، مما عزز فقدان الثقة بين السلطان والليبراليين العثمانيين والماسونيين. ومع ذلك اضطر السلطان، تحت ضغط إنكلترا، إلى استدعاء مدحت باشا من منفاه وتعيينه واليًا على سورية سنة 1878 ثم واليًا على أضنه، وتم القبض عليه سنة 1881، ونفي إلى الطائف حيث بقي فيها حتى وفاته مخنوقًا سنة 1884. وبلغت الشكوك والريبة والقلق لدى السلطان أوسع مدى خلال السنوات الست الأولى من حكمه (1882- 1876) إذ غير خلالها الصدر الأعظم ست عشرة مرة (جورجو، 1993، ص: 164-165).

كان عبد الحميد الثاني يرى أن الشعب العثماني ليس ناضجًا ومهيئًا لخوض التجربة البرلمانية، وإنما هو بحاجة إلى "مرشد" يكون بمثابة الأب يتولى قيادته حتى تؤتي الإصلاحيات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات، ولا سيما في مجال التعليم ثمارها. واعتقد أن النظام البرلماني يشكل خطراً على الدولة العثمانية المتعددة القوميات، حيث يصبح مجلس النواب بؤرة لظهور الخلافات والنزعات الانفصالية عن الدولة. ولذا لجأ السلطان إلى إنشاء سلطة مركزية قوية قادرة على التصدي لنزعات الاستقلال لدى القوميات، وعلى مواجهة تدخلات أوروبا في شؤون الدولة الداخلية. وهكذا أعطى السلطان عبد الحميد الأولوية لوحدة الدولة وسلامة أراضيها، بينما كان العثمانيون الجدد يرون في الحرية الوسيلة المناسبة لحماية الدولة وتقدمها (المصدر السابق، ص: 165-167).

هذا على الصعيد الداخلي، أما في السياسة الخارجية فقد أثار عبد الحميد الثاني الشكوك حول المبادئ التي استندت إليها دبلوماسية عصر التنظيمات، ولا سيما الاعتماد على فرنسا وإنكلترا لمواجهة روسيا التي كانت تعد العدو الرئيسي للدولة العثمانية. وكان الثمن الذي دفعته الحكومة العثمانية في مؤتمر برلين سنة 1878 باهظًا، إذ تنازلت لبريطانيا عن جزيرة قبرص لقاء وقوفها في وجه الأطماع الروسية.

وبدأ عبد الحميد الثاني منذ سنة 1878 يشك في نوايا إنكلترا، ويشعر أنها تنوي التخلي عن سياستها التقليدية القائمة على الحفاظ على وحدة أراضي الدولة العثمانية وسلامتها. وتعززت هذه الشكوك بالضغوط التي أخذت تمارسها الحكومة البريطانية على السلطان حتى يضطلع بالإصلاحات الموعودة في الولايات الأرمنية من الدولة. ولذلك انتهج عبد الحميد الثاني منذئذ سياسة متعقلة تجاه روسيا ساعياً إلى عدم استثارة أطماعها التقليدية.

وخشي عبد الحميد أن تلعب إنكلترا بالورقة اليهودية ضد السلطنة تمهيدًا للسيطرة على فلسطين، ولا سيما بعد أن أصبحت قبرص ملكًا لها منذ سنة 1878. ولهذا عارض بشدة مشروع أوليفانت ورفضه لأنه قد يفتح باباً جديداً لنفوذ بريطانيا وبقية الدول الأوروبية وللتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، من خلال تقديم العون والحماية إلى أقلية غير مسلمة. وهكذا تنشأ مشكلة قومية جديدة يتعذر حلها إلا بالانفصال عن الدولة. كما أنه لا ينتظر من عبد الحميد الثاني الذي تبنى الدعوة إلى الجامعة الإسلامية لكسب قلوب المسلمين في كل مكان أن يسلم البلاد المقدسة لليهود.

النتائج التي ترتبت على المشروع

أثار مشروع أوليفانت ردود فعل متباينة في إنكلترا وفي الأوساط اليهودية الإنكليزية والأوروبية. فقد نشرت الصحيفة اليهودية الإنكليزية The Jewish Chronicle موجزًا عن المشروع في بداية كانون (يناير) 1880، لتعريف الرأي العام البريطاني ويهود أوروبا به. وعلقت الصحيفة نفسها على المشروع في عددها الصادر في 9 كانون الثاني (يناير) 1880 وامتدحته بالعبارات التالية: "إن مشروع السيد لورنس أوليفانت الذي جاء مفصلًا في عدد الأسبوع الماضي على يد أحد مراسلينا، يحتوي على أفضل خطة قابلة للتنفيذ قدمت حتى الآن إلى العالم. وقد بدأت تعقيبها هذا بكلمة ساخرة قالها أحد الصيارفة اليهود الفرنسيين: عندما يأتي المسيح لتجميعنا في فلسطين، سأرجوه أن يقدم إلى سفارة صاحب الجلالة اليهودية في باريس". ويتساءل الكاتب بعد ذلك: هل ما زلنا نأمل بجد في العودة إلى فلسطين؟ وإذا جاءت فرصة العودة، هل يجب أن نقبل بها ونترك البلاد المقيمين فيها؟ ويجيب على ذلك: يؤلف اليهود الأثرياء جزءًا صغيراً من إخواننا وأولئك المرتاحون الراضون قليلون نسبياً، وربما يكرهون ترك بيوتهم الآمنة الفخيمة بحثًا عن بلد جديد وحضارة جديدة. أما أولئك المضطهدون والبؤساء فيتشوقون إلى المزايا التي تعطيهم إياها جنسية ثابتة. لقد حافظ الاضطهاد والقهر على شعبنا، فبقي جسدًا حياً متجانساً. وكلما أهين اليهودي ازداد تعلقًا بدين أجداده وبتعاليمه، وكلما تحرر وتطلع إلى المنافسة مع مواطنيه تخلى عن القيود التي يكن لها الاحترام الشديد. . . إن الاضطهاد، لا الرخاء، سيعود بنا إلى البلاد المقدسة (Oliphant, p: 525).

ويتساءل الكاتب نفسه: كيف تتم عودة اليهود إلى البلاد المقدسة؟ ويذكر أن بعض اليهود يعتقد أن العودة لا بد وأن تتم بحركة صادرة عن قوة خارقة للطبيعة، وأنه لا يمكن تحقيقها بدون تدخل وسائل معجزة وسافرة ومباشرة ومروعة. ويحاول تقريب هذا الاعتقاد الديني من الأذهان وتفسيره تفسيرًا عقلانيًا ومقبولًا: ولكن أساليب القدر غامضة وتظهر لنا نتيجة لتطور طبيعي، بحيث لا يمكن رؤية العمل الصامت للقوة العظمى. وهناك كثيرون يعتقدون أن المعجزات تتم يوميًا. ولا يمكن القول إن نظريتهم هذه يتعذر الدفاع عنها. وليس هناك ما يحول دون تحقيق جميع النبوءات التي يؤمن بها معظمنا بأسلوب طبيعي واضح ومنطقي. ويتساءل الكاتب بعد ذلك: إذا كان القدر قد قاد رجلًا ذا ذكاء عظيم، مثل أوليفانت، لأن يصبح المبشر بعودة المسيح (المصدر السابق، ص: 528-529).

ويكيل الكاتب الثناء لأوليفانت بقوله: والسيد أوليفانت، كما نعرفه شخصيًا، قد اختار أفضل المواقع المهيأة لغرضه فمن لم يسمع بخصوبة جليعاد وبلسمها؟، وأرسى الشروط التي تحتوي عناصر الازدهار وقبل أن أتمكن من وعد السيد أوليفانت بدعمنا الكامل، وحتى تصبح بين أيدينا تفاصيل عن الحكومة والأفراد الذين سيفوضون بالحكم المحلي، باستطاعتنا أن نقول الآن: إن المشروع جدير بتقدير جميع اليهود، وسوف نتابع تطوره الكامل باهتمام بالغ ورقابة شديدة (المصدر السابق، ص: 527-528).

وعلقت الجويش كرونيكل مرة أخرى على مشروع أوليفانت في عددها الصادر في 11 حزيران (يونيو) 1880، مبينة رفض السلطان عبد الحميد الثاني للمشروع. ودعت الصحيفة اليهودية الحكومات الأوروبية للضغط على السلطان لقبول المشروع. وجاء فيها:

"مع أن السيد لورنس أوليفانت قد عاد من إسطنبول دون أن يحصل على توقيع السلطان على الإرادة التي تقضي بتكوين شركة هدفها استيطان اليهود للبلاد الخصبة الخالية من السكان في شرقي الأردن، فإنه لم ييأس من النجاح النهائي. ويعلق الكاتب آمالًا على تغير سياسي جذري في السلطنة العثمانية يشمل السلطان والزمرة المتعصبة المحيطة به في القصر. وذلك لأن السلطان وهذه الزمرة يعارضان كل مشروع قدمته الحكومات والأفراد الأجانب خلال العام الفائت، مهما كانت فوائده السياسية والمالية". ويدعو الكاتب الحكومة الإنكليزية وحكومات الدول الأوروبية الأخرى إلى "تبني سياسة عملية تزيل العوائق التي يضعها القصر أمام هذه المشروعات وتعيد رجال الدولة الراغبين والقادرين على تبني سياسة متحررة ومستنيرة إلى السلطة في إسطنبول ولذلك فإن الحصافة تقتضي أن لا نقدم على أي عمل حتى يحدث تغيير في إسطنبول" (المصدر السابق، ص: 530).

أثارت تعليقات صحيفة الجويش كرونيكل اهتمام يهود شرق أوروبا بمشروع أوليفانت. فقد اتصل بها أبراهام فاينفلد Abraham Weinfeld، رئيس جمعية يهودية تكونت في بخارست عاصمة رومانيا، من أجل الاستيطان في البلاد المقدسة، وطلب منها مساعدة لورنس أوليفانت لتمكين الجمعية من جمع المال اللازم لإنشاء مستوطنة ليهود بخارست في فلسطين. ورجاه أن يتوسط لدى مجلس إدارة صندوق مونتفيوري الخيري The Board of Montefiore Testimonial Fund Committee لتأمين المبلغ المطلوب. وقد رد أوليفانت على رسالة رئيس الجمعية المذكورة Society for the Colonisation of Palestine في 20 أيلول (سبتمبر) 1880، مؤكدًا عزمه على المساعدة لتأمين المبلغ المطلوب. وطلب من الجمعية إرسال وفد مفوض منها إلى لندن للحصول على المبلغ. وعرض أوليفانت على الجمعية المذكورة شراء الأراضي الواقعة في قضائي طبرية وجنين والبالغة نحو مئتي ألف فدان (المصدر السابق، ص: 532).

وقد حركت المذابح التي تعرض لها اليهود في روسيا سنة 1881 لورنس أوليفانت للقيام بجهود جديدة لتحريك مشروعه. فألف مجموعة من المسيحيين المتنفذين في لندن اقتنعت بوجهة نظره وتبنت مشروعه. وتمكن في السنة نفسها، من تقديم معونة مالية للاجئين اليهود الروس في غاليسيا Galicia عن طريق صندوق الإغاثة التابع لبلدية لندنLondon's Mansion House Relief Fund وعاد أوليفانت مرة أخرى إلى إسطنبول لاستئناف التفاوض الحكومة العثمانية. وأجرى مباحثات مع سعيد باشا، وزير الخارجية العثماني الذي مع وصف مشروع أوليفانت بأنه عملي وحاول ربطه بمشروع سكة حديد في فلسطين. وتوقفت مفاوضاته في إسطنبول عند هذا الحد، بسبب تدهور العلاقات العثمانية-البريطانية باحتلال بريطانيا لمصر سنة 1882[2]. وهكذا باءت جهود أوليفانت بالفشل، وطوي مشروعه إلى الأبد. واستقر أوليفانت في حيفا، وتفرّغ للتأمل الديني والصوفي حتى وفاته 1888.

الخلاصة

يتبين لنا من مشروع لورنس أوليفانت قدم الأطماع اليهودية في شرقي الأردن التي سبقت قيام الحركة الصهيونية، وارتباط هذه الأطماع بالمخططات الاستعمارية البريطانية الرامية إلى الهيمنة على المشرق العربي واستغلال ثرواته. وتتضح من خلال هذه الدراسة طبيعة العقلية الاستعمارية في القرن التاسع عشر التي لا تأخذ في الاعتبار السكان الأصليين وحقوقهم الشرعية على أرضهم التي أكدتها إقامتهم وإقامة أجدادهم عليها منذآلاف السنين دون انقطاع. فالاستعمار الاستيطاني في القرن الماضي لم يختلف عنه في القرنين السادس عشر والسابع عشر، حينما هاجر آلاف الأوروبيين إلى العالم الجديد وأبادوا سكانه الأصليين وحلوا محلهم. فالحلول التي اقترحها أوليفانت للتعامل مع سكان شرقي الأردن لا تختلف عن الحلول التي مارسها المغامرون الأوروبيون في الأمريكيتين وأستراليا.

وتبرز في هذه الدراسة أساليب التدخل الاستعماري في شؤون الدول الضعيفة كالدولة العثمانية. وهي أساليب يختلط فيها الإغراء والرشوة بالضغط والابتزاز. فقد سعى أوليفانت إلى إقناع كبار المسؤولين العثمانيين بمشروعه، ولا نعرف إذا كانت الرشوة من وسائل الإقناع هذه، وليس بمستغرب في عصر ساد فيه الفساد وعمت الرشوة. ومن وسائل الإقناع التي لجأ إليها أوليفانت بيان الفوائد السياسية والاقتصادية التي يجنيها الباب العالي من هذا الاستيطاني. وقد استخدمت الصحافة كوسيلة للترويج لهذا المشروع على الصعيدين الرسمي والشعبي. ووصفت الشخصيات الرسمية العثمانية التي رحبت بالمشروع ووعدت بدعمه بأنها شخصيات ليبرالية تقدمية مستنيرة، بينما وصفت المعارضين للمشروع بأنهم من شلة المرتشين المتعصبين.

ولما تكشف لأوليفانت وللرأسماليين اليهود من ورائه أنّ السلطان عبد الحميد الثاني. الذي رفض المشروع، مورست عليه مختلف أنواع الضغوط والابتزاز، دون جدوى. عندها رهجت الدوائر المالية والصحيفة اليهودية والدوائر الاستعمارية المتعاونة معها للدعوة إلى الإطاحة بالسلطان. وليس مستبعدًا أن تكون هذه الدوائر على صلات مع العثمانيين الجدد والمحافل الماسونية التي دبرت عدة مؤامرات ضد السلطان عبد الحميد الثاني، حتى تمكنت من النجاح سنة 1908 في إعادة الدستور وخلع السلطان سنة 1909 (جورجو، 1993، ج2، ص: 30).

(2) Encyclopedia Judaica, Vol. 12 p: 1362.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- جورجو، فرانسوا: الدولة العثمانية بعد معاهدة برلين 1878، في روبير مانتران (مشرف): تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1993.
- عبدالله، أمين محمود: مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1984.
- غرايبة، عبد الكريم: سورية في القرن التاسع عشر، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، 1962.
- فن، جيمس: أزمنة مثيرة: وقائع من سجلات القنصلية البريطانية في بيت المقدس (1853-1856)، ترجمة جمال أبو غيدا وجوني منصور، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2017.
- لوتسكي، فلاديمير: تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم، موسكو، 1971.
- محافظة، علي: العلاقات الألمانية- الفلسطينية 1841-1945، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981.

المراجع الأجنبية:

- Encyclopedia Judaica, Keter Publishing House, Jerusalem, 1978, 4th edition, vol. 12.
- Lewis, Donald M.: The Origins of Christian Zionism, Cambridge, Cambridge University Press, 2013.
- Oliphant, Laurence: The Land of Gilead, William Blackwood and sons, Edinburgh and London, 1888.
- Raimbaud, Michel: Tempête sur le Grand Moyen-Orient, 2e édition, Ellipses Edition, Paris, 2017.

References

- Giorjio, François: Ad Dawla al ʿUthmāniyya baʿda Muʿāhadat Berlin 1878, fī Robert Mantran (mushrif): Tārīkh ad Dawla al ʿUthmāniyya, tarjamat Bashīr as Sibāʿī, Dār al-Fikr li-d Dirāsāt wa-n Nashr wa-t Tawzīʿ, al-Qāhira, Ṭ1 (Edition 1), 1993.
- ʿAbd Allāh, Amīn Maḥmūd: Mashārīʿ al Istiṭān al Yahūdī mundhu Qiyām ath Thawra al-Faransiyya ḥattā Nihāyat al Ḥarb al ʿĀlamiyya al Ūlā, Silsilat ʿĀlam al Maʿrifa, al-Kuwayt, 1984.
- Ghrāyiba, ʿAbd al Karīm: Sūriyya fī-l Qarn at Tāsiʿ ʿAshar, Maʿhad ad Dirāsāt al ʿArabiyya al ʿĀlamiyya, al Qāhira, 1962.
- Finn, James: Azmina Muthīra: Waqāʾiʿ min Sijillāt al Qunṣuliyya al Briṭāniyya fī Bayt al Maqdis (1853-1856), tarjamat Jamāl Abū Ghaydā wa Jūnī Manṣūr, al Muʾassasa al ʿArabiyya li-d Dirāsāt wa-n Nashr, 2017.
- Lottsky, Vladimir: Tārīkh al Aqṭār al ʿArabiyya al Ḥadīth, Dār at Taqaddum, Mūsqū, 1971.
- Maḥāfdha, ʿAlī: al ʿAlāqāt al Almāniyya al Filasṭīniyya 1841-1945, al Muʾassasa al ʿArabiyya li-d Dirāsāt wa-n Nashr, Bayrūt, 1981.

Early Zionist Ambitions in Transjordan: Lawrence Oliphant's Plan of 1879 AD

Prof. Dr. Ali Mahafthah*

Received	03 / 04 / 2024
Accepted	02 / 07 / 2024
Page numbers	Page 1 - Page 22

Abstract

This paper sheds light on one of the colonial plans to emigrate European Jews to Al-Balqaa district in Transjordan. The plan was adopted by Lawrence Oliphant, the British member of the House of Commons and presented to the Ottoman Government in 1879. To justify his plan, Oliphant said that the plan would help the Ottoman Government to pay her financial debts, that ballooned in the second half of the 19th century. It also would extend British strategic and economic interests in the Middle East and solve the Jewish problem in Europe, where anti-Semitism reached its peak. The plan might bring the Evangelical support for a Jewish homeland, according to their religious beliefs, that it might hasten the second coming of Jesus Christ.

Keywords: Al-Balqaa, settlement of Jews, Transjordan, Evangelical beliefs, Lawrence Oliphant.

*Professor Emeritus of Modern and Contemporary Arab History, University of Jordan.